

رئيس المجلس التشريعي في حوار مع "البرلمان":

المصالحة في الثلاجة.. ولا مصالحة دون كف يد التدخلات الخارجية

العربي التي تتصرف بإرادة الشعوب من أجل ممارسة دورها على الأرض بهدوء وروية وخطوات محسوبة.

البرلمان المشترك

وفي معرض تعليقه على ما تناقلته بعض المواقع الإلكترونية من دعوة لتشكيل برلمان مشترك بين الإسرائيليين والفلسطينيين أكد دويك أن الشعب الفلسطيني لا يقبل مثل هذه الطروحات، فشعبنا هو صاحب القرار الأول والأخير، مشيراً إلى أن خيار شعبنا أدلى به عام ٢٠٠٦ بوضوح، وعلى العالم أن ينظر إلى خياره لأنه صاحب القضية وأن أي محاولة للتأفف على إرادة الشعب وتجاوزه هي حراثة في ماء البحر.



ألا نستعجل الخطوات وقطف الثمار، مشدداً على وجوب إعطاء فرصة كافية للحكومات المنتخبة في إطار الربيع

يحاول تكراره مرة وراء مرة، وما الرسوم المسيئة التي قام بها الغرب بدعم إسرائيل إلا محاولة لاستكشاف رد الفعل للعالمين العربي والإسلامي، مؤكداً أن الأمة واعية ويقظة ومستنفرة، وأن الربيع العربي يبشر بخير كبير قادم، وعلى الاحتلال أن يبدأ مرحلة العد التنازلي على أرض احتلها من الشعب الفلسطيني.

بين مصر وغزة

وبشأن آفاق العلاقة بين مصر وقطاع غزة وما يشاع عن وجود جهات داخل الدولة المصرية ذات علاقة بالنظام السابق تمارس الضغط لاستمرار الحصار على غزة، أبدى دويك ثقته في أن الربيع العربي آت بخير كبير، وعلينا



علينا ألا نستعجل

قطف الثمار.. ولنعط

حكومات الربيع العربي

فرصتها الكافية

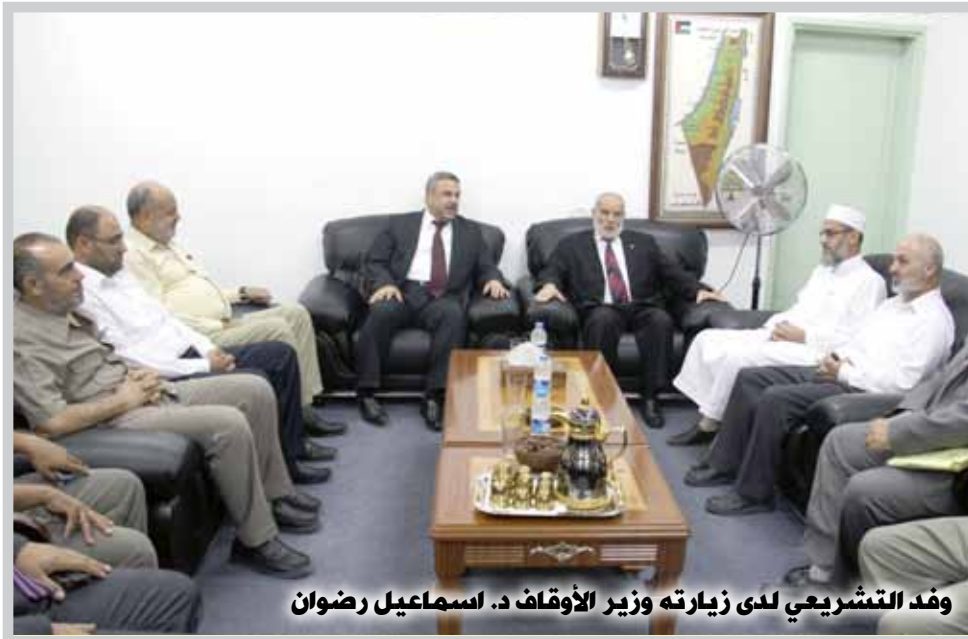
أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي أن المصالحة الفلسطينية الداخلية دخلت في الثلاجة «الفرز» كما للحوم المجمدة، وألا مصالحة دون كف اليد الأجنبية عن الشأن الداخلي الفلسطيني، مشدداً على أن على من يستمع للقوى الخارجية خاصة أمريكا وإسرائيل أن يكف عن ذلك انسجاماً مع مصلحة للشعب الفلسطيني.

اقتحام الأقصى

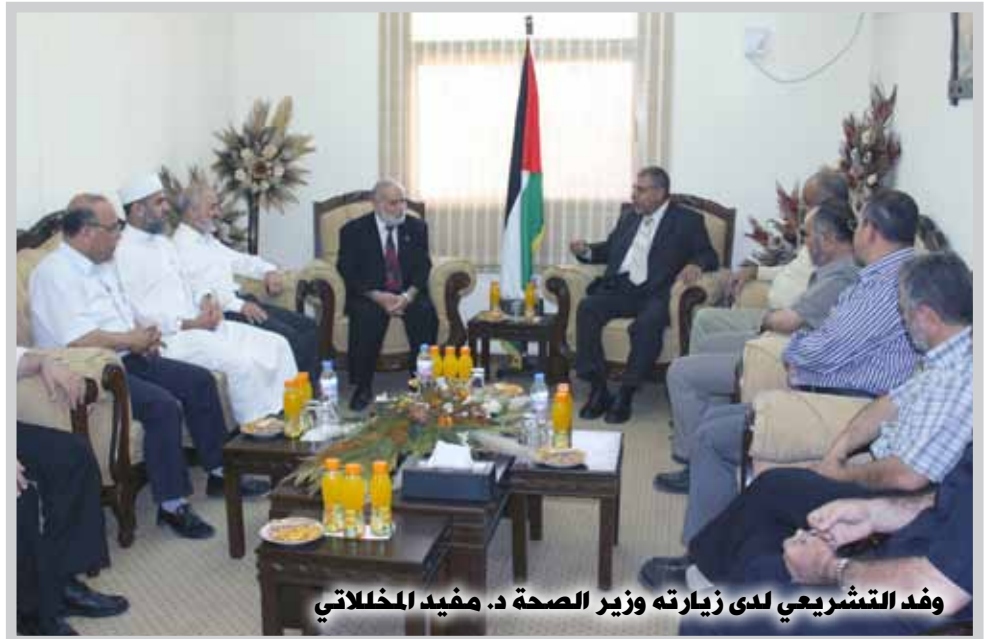
وحول الاقتحامات الصهيونية المتكررة للمسجد الأقصى أوضح دويك في حوار خاص مع «البرلمان» أن الاحتلال الظالم يحاول تكريس سيناريو الحرم الإبراهيمي الشريف، وهذا السيناريو

د. بحر: التشريعي سيمارس دوره الرقابي لتحسين الخدمات المقدمة للجمهور

وفد برلماني برئاسة د. بحريزور وزارتي الصحة والأوقاف



وفد التشريعي لدى زيارته وزير الأوقاف د. اسماعيل رضوان



وفد التشريعي لدى زيارته وزير الصحة د. مفيد المخللاتي

الأوقاف د. اسماعيل رضوان، حيث أشاد بحر بجهود الوزارة في الحفاظ على القيم الدينية والوعظ والإرشاد وخدمة المساجد، مطالبة بضرورة بتسخير كل الطاقات والإمكانات في الوزارة لخدمة موسم الحج والخروج بأفضل موسم حج لأهلنا في فلسطين. من جانبه استعرض الوزير رضوان نتائج زيارته الأخيرة لمصر، ولقائه بوزير الأوقاف المصري، مؤكداً على التعاون المشترك بين البلدين بهدف إنجاح موسم الحج القادم.

مستشفيات الوزارة بمزيد من القوى البشرية والأطباء المتخصصين. وأكد أن المجلس التشريعي سيمارس دوره الرقابي الهادف إلى مراقبة أداء السلطة التنفيذية لتحسين الخدمة التي تقدمها الحكومة للمواطنين. بدوره قدم وزير الصحة شرحاً وافياً لجهود الوزارة في التدريب والتطوير، مؤكداً أن الوزارة افتتحت المزيد من الأقسام التخصصية. وفي سياق متصل زار الوفد البرلماني وزارة الأوقاف والشئون الدينية، وكان في استقبال الوفد وزير

بها وزارة الصحة بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة وما نتج عنه من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، وبالرغم من ذلك جئنا نقدر العمل الدؤوب والمستمر من أجل تقديم خدمة صحية أفضل وأرقى للمريض الفلسطيني». ودعا بحر وزارة الصحة لبذل أقصى جهد مستطاع لتوفير أجود أنواع الخدمة والرعاية الصحية للمواطن الفلسطيني الذي يستحق منا كل احترام بالرغم من كل الأزمات التي تمر بها وزارة الصحة، مشدداً على ضرورة رفد مستشفى الشفاء وكافة

زار أمس وفد برلماني برئاسة الدكتور أحمد بحر وعضوية كل من النائب خميس النجار، النائب عبد الرحمن الجمل، النائب محمد شهاب، والنائب محمد فرج الغول، وزيارتي الصحة والأوقاف بشكل منفصل وزارتي الصحة والأوقاف، وذلك لتقديم التهنئة والاطلاع على سير العمل في كلا الوزارتين. وكان في استقبال الوفد البرلماني خلال زيارته لوزارة الصحة الوزير د. مفيد المخللاتي، حيث أشاد بحر بالوزارة والجهود الرامية لتطوير العمل الصحي، قائلاً «نقدر الظروف المعقدة التي تمر

المجلس التشريعي يستقبل قافلة أميال من الابتسامات «16»



استقبل المجلس التشريعي في مقره بمدينة غزة قافلة "أميال من الابتسامات" التي تضم 16 متضامنا من الدول العربية والإسلامية والأجنبية برئاسة د. عصام يوسف، وكان في استقبال القافلة د. أحمد بحر النائب الأول رئيس المجلس التشريعي وعدد من نواب المجلس.

ورحب د. بحر بقوافل المتضامنين التي تأتي لمساندة الشعب الفلسطيني والمحاصرين في قطاع غزة، وأكد أن هذه القوافل إنما تؤدي رسالة مهمة مفادها أن الشعوب العربية والإسلامية وأحرار العالم يقفون بجانب الشعب الفلسطيني ويدعمون حقوقه المشروعة في التحرر من الاحتلال والعيش بكرامة.

وأضاف: "هذه القافلة التي تجمع أطراف واسعة من العواصم العربية والإسلامية ودول العالم، إنما هي تمثل وحدة الأمة العربية والإسلامية تجاه فلسطين وبيت المقدس، وهي تمثل خطوة كبيرة على طريق نصره القدس وتحرير المسجد الأقصى". وأكد بحر على الدور الهام والفعال الذي تؤديه قوافل

استقبل وفدا من الوجهاء وجمعيات رعاية المسنين

د. بحر يشارك في حفل لوزارة الصحة لتكريم وزيرها السابق



وفد المسنين

إلى ذلك استقبل بحر بمكتبه بحضور النائب محمد شهاب والنائب سالم سلامة وفدا من جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي والمؤسسة الدولية لرعاية ومناصرة كبار السن وجمعيات شريكة أخرى تعمل بمجال رعاية المسنين، بحضور جمع من الوجهاء وكبار السن الذين قدموا للمجلس التشريعي قائمة بمطالبهم، وذلك بمناسبة يوم المسن العالمي.

بدوره أبرق بحر بالتحية لهذه الشريحة، مقدما الشكر لجمعية الوداد والجمعيات التي تعمل لخدمة هذه الشريحة، مؤكداً بأن شريحة كبار السن تحظى بكل احترام وتقدير بمجتمعنا، مشيراً لجهود المجلس التشريعي لخدمة هذه الشريحة والتي أفضت مؤخرا لاتفاقية مع وزارة الصحة لتوفير تأمين صحي لكافة المسنين دون مقابل.

وأكد بحر على أن التشريعي سيسعى بالتعاون مع فقهاء القانون والحقوقيين لإيجاد منظومة تشريعية وقانونية من شأنها التخفيف من معاناة كبار السن وتوفير كل مبادئ الأمان الاجتماعي لهم.

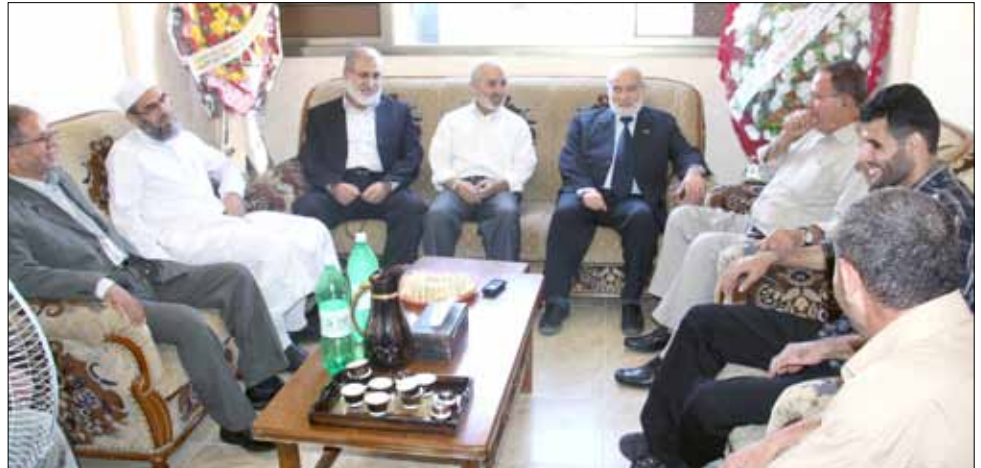
شارك د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في حفل تكريم وزير الصحة السابق د. باسم نعيم الذي أقامته وزارة الصحة بمجمع الشفاء الطبي بحضور وزيرها د. مفيد المخلاط ولضيف من كوادرات وأطباء وزارة الصحة والمدراء العاملين فيها.

وأشاد بحر بالجهود التي بذلها الوزير السابق على مدار سنين عمله، مؤكداً بأن الوزارة مرت خلال السنوات الأخيرة بأدق وأعقد المراحل، مشدداً على أنها تغلبت على كل الصعاب والتحديات لا سيما الاحتلال وتهديداته المتلاحقة وازمة انقطاع الوقود ونقص الأدوية والمستحضرات الطبية.

ونوه بحر إلى أن الوزارة تمكنت بفضل جهود كوادرها وبرعاية الوزير السابق من تجاوز كل تلك الأزمات بل والنهوض بالواقع الصحي إلى مستوى غير مسبوق من قبل. وأبدى بحر إعجابه بتطوير الكادر البشري بالوزارة وتحديد ابتعاث عدد من الأطباء للخارج للتدريب ودراسة تخصصات دقيقة، مؤكداً أننا بأشد الحاجة إليها لتجنيب مرضانا المعاناة وتوفير رعاية صحية راقية لهم.

دعا لتنسيق الجهود لنصرة الأسرى

«التشريعي» يزور الأسير المحرر فوزي المعصوبي



زار وفد من المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الأسير المحرر فوزي المعصوبي في بيته بمخيم الشاطئ للاجئين غرب مدينة غزة، وذلك بعد أن قضى عشر سنوات في سجون الاحتلال.

وأشاد بحر بصمود الأسرى داخل سجون الاحتلال، مؤكداً على أن قضية الأسرى تحتل سلم أولويات المجلس التشريعي الذي يعمل في كافة المحافل العربية والدولية من أجل إطلاق سراح الأسرى وفضح جرائم الاحتلال بحقهم.

وأشار إلى أن الشعب الفلسطيني يقف اليوم موحداً أمام قضية الأسرى، لأنهم لا يدافعون عن أنفسهم بل يدافعون عن الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية.

كما دعا إلى تكثيف الضغوط على حكومة الاحتلال للإفراج الأسرى، مشدداً على ضرورة تقديم كافة أشكال النصرة للأسرى.

«التشريعي» يستقبل وفدا كشفيا جزائريا



بدوره قال محمد بولاق رئيس الوفد الكشفى أن مهمة الوفد الزائر لغزة تأتي بالدرجة الأولى لدعم صمود الشعب الفلسطيني وللتأكيد على وقوف شعب الجزائر بجانبهم ضد الاحتلال الصهيوني لأن أرض فلسطين هي وقف لجميع العرب والمسلمين وليس للفلسطينيين وحدهم.

وأضاف بولاق: "مهمتنا الأساسية التواصل والتعاون مع الكشافة الفلسطينية من أجل تبادل الخبرات وبرامج التدريب وعمل توأمة وتبادل الوفود الكشفية بين الجزائر وفلسطين".

وأكد بولاق أنه تم الاتفاق مع وزارة الشباب والرياضة في قطاع غزة على توجيه دعوة من الجزائر لاختيار وفد شبابي كشفى لزيارة الجزائر في شهر نوفمبر القادم، وثمان بحر دعوة بولاق، وأكد أنها تنبع من الروح الوطنية التي يتمتع بها الشعب الجزائري.

وفي نهاية اللقاء أهدى بحر للوفد مجسم القدس تكريما لحضوره وتحمله الأميال الطويلة في سبيل دعم صمود الشعب الفلسطيني المحاصر.

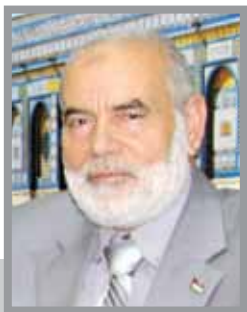
استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وعدد من النواب في مقر المجلس بمدينة غزة اليوم الوفد الكشفى الاسلامي الجزائري الذي يزور قطاع غزة لعدة أيام.

ورحب بحر بالوفد الكشفى الزائر لقطاع غزة، مؤكداً على دور الشعب الجزائري الذي قدم المليون ونصف المليون شهيد في دعم صمود أهل فلسطين.

وأضاف بحر بأن مسيرة الشعب الجزائري الشقيق مزدهمة بالمواقف المساندة للشعب والقضية الفلسطينية، موضحاً أن تلك المواقف السياسية والاخوية والانسانية تقدم من أجلها كامل الاحترام والتقدير للشعب الجزائري الشقيق على جهوده وعطائه ووقوفه مع شعبنا على مدى عقود من الزمن.

وقال بحر إن الوفد الكشفى يمثل كسرا جديداً للحصار على قطاع غزة فيما يختص بتطوير القدرات الكشفية لأبناء القطاع ورفدهم بالخبرات المطلوبة والتدريبات اللازمة للارتقاء بهذا المجال كبقية الدول العربية والاسلامية.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

متى ستفتح أبواب المجلس التشريعي في رام الله؟!

بادئ ذي بدء لا يسعنا إلا أن نتقدم بعاطر التهاني والتبريكات لثلة من إخواننا النواب المختطفين الذي من الله تعالى عليهم بالتححرر والخلاص من سجون الاحتلال مؤخرًا، وهم: النائب سمير القاضي، والنائب عبد الرحمن زيدان، ومن المقرر أن يتم الإفراج عن النائب أحمد الحاج علي اليوم بإذن الله.

وهكذا، ومع الإفراج المتوقع عن النائب الحاج علي اليوم، لا يتبقى داخل سجون الاحتلال سوى عشرة نواب، سبعة منهم من كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية واثنين من كتلة فتح البرلمانية وواحد من قائمة أبو علي مصطفى البرلمانية. مع كل انكسار جديد لقيد جديد من قيود إخواننا النواب الذين ابتلوا بممارسات الاحتلال العدوانية، واحتضنتهم سجون ومعتقلات الاحتلال الصهيوني، نعلن بملء أفواهنا ومنتهى عز ماتنا عن تجدد انتصار إرادتنا الفلسطينية على إرادة الاحتلال الصهيوني ومخططاته العنصرية.

لقد آلت سياسة الاحتلال إزاء اختطاف النواب تماما إلى الفشل، فها هم نواب الشرعية الفلسطينية يعودون تباعا إلى أحضان شعبهم لممارسة واجباتهم الوطنية والانخراط في كل ما يخدم مصلحة شعبهم وقضيتهم.

يا لها من لحظات تجسد الانتصار العظيم لإرادة الفلسطينية الحرة وتعبير عن الفشل الذريع للمخطط الصهيوني الحاقق الرامي إلى تعطيل عمل المجلس التشريعي وعزل النواب المختطفين عن دوائر التأثير الشعبي والجهاميي الفلسطيني.

هي لحظات انتصار الصبر والثبات والصمود على الجلاذ الصهيوني والاحتلال الصهيوني، الذي سقطت أهدافه تماما من وراء حملات الاختطاف المتعاقبة التي طالت النواب منذ منتصف عام ٢٠٠٦م ولا زالت على استمرارها بوتيرة أو بأخرى حتى اليوم.

ومن هنا فقد فقدت مبررات اختطاف النواب وجودها ما أدخل الاحتلال في نفق من اليأس وأجبره على الرضوخ لإرادة العز والشموخ التي يمثلها نواب الشرعية الفلسطينية المختطفين الذين اضطر للإفراج عن العديد منهم مؤخرًا، ولن يجد بداً من الإفراج عن النواب المتبقين تحت وطأة قوة ثباتهم ورسوخ صمودهم خلال الفترة القادمة إن شاء الله.

لقد حاولت سلطات الاحتلال التفريق بين النواب المختطفين عبر الإفراج عن البعض وتمديد اختطاف البعض الآخر، وبدا أن ذلك يشكل آخر سهم في كنانة الاحتلال، لكن هذا السهم خاب وطاش بفضل الله، فالكل الوطني يدرك حقيقة جرم وإرهاب الاحتلال، والكل يدرك أن الاحتلال سيرضخ عما قريب رضوخا تاما لإرادة الراسخة والعزم الكبير الذي يبديه النواب المختطفين، ولن يجد مضرا من التخلي عن هذه السياسة الفاشلة والبحث عن وسائل أخرى.

إن الضغوط البرلمانية التي بذلت على نطاق إقليمي ودولي على سلطات الاحتلال للإفراج عن النواب المختطفين، والصورة المشوهة للاحتلال في العالم جراء انتهاكه لكل المواثيق والاتفاقات الدولية، وإقدامه على امتحان الحصانة البرلمانية للنواب المنتخبين شعبيا، قد تركت آثارها الواضحة على الاحتلال الذي بات يشعر أنه ملاحق ومحاصر دوليا أكثر من أي وقت مضى.

ومن هنا فإننا نناشد الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والإفريقية والآسيوية والأوروبية والدولية، والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية، سرعة التحرك للعمل على الإفراج عن جميع النواب، ومواصلة ضغطها على سلطات الاحتلال بهدف إيقاف سياسة اختطاف النواب بشكل كامل.

وفي المقابل أما أن الألوان لفتح أبواب المجلس التشريعي في رام الله لنواب الشعب الفلسطيني كي يلتئم في الضفة وغزة حتى يأخذ دوره الحقيقي في إنهاء الانقسام ورأب الصدع بين أبناء الشعب الفلسطيني، أم أن قرار فتح والأجهزة الأمنية في الضفة لا زال مصرا على إغلاق المجلس أمام نوابه؟!

كما إن على الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة وكافة الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة واجبا قانونيا وأخلاقيا يدفعها لممارسة الضغوط على الاحتلال من أجل ضمان الإفراج عن بقية النواب المختطفين من سجون الاحتلال، ولا مفر من الاعتراف أن اختطاف ممثلي الشرعية الفلسطينية الذين يتمتعون بالحصانة البرلمانية يشكل وصمة عار ليس في جبين السياسة الصهيونية فحسب، بل وفي جبين العالم أجمع.

ليدرك العالم أن الصمت على جريمة اختطاف النواب، والتغاضي عن إرهاب الاحتلال وممارساته العنصرية بحق النواب المنتخبين ديمقراطيا، سوف يبقى نقطة سوداء في صفحة التعاطي الإقليمي والدولي مع الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، ولن تزول أو تُمحى آثارها إلا بإنصاف شعبنا ونوابه الكرام ومعاقبة المحتلين الغاصبين.

خلال زيارة لوزارة التخطيط

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تناقش خطة التنمية للحكومة الفلسطينية



حيث ناقش وفد التشريعي الخطة المعروضة حيث تم إضافة بعض التعديلات عليها بناء على اقتراحات نواب لجنتي اللجنة الاقتصادية والموازنة.

وتضمنت تفاصيل خطة التنمية الحكومية التركيز على تشغيل الأيدي العاملة، والقضاء على البطالة والفقر، كما تضمنت توصيات بضرورة التركيز على قطاعات الاقتصاد والزراعة وإعادة اعمار قطاع غزة.

من جانبه أكد وفد التشريعي على ضرورة تفعيل هذه الخطة وتطبيقها من قبل الوزارات المعنية وتجسيدها على أرض الواقع.

قامت اللجنة الاقتصادية ولجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي بتنظيم زيارة لمقر وزارة التخطيط في مدينة غزة، للاطلاع ومناقشة خطة التنمية التي وضعتها الوزارة للحكومة الفلسطينية للعمل بها خلال الفترة القادمة.

وضمنت الزيارة كلا من عضو اللجنة الاقتصادية النائب د. يوسف الشرافي والنائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة، فيما كان في استقبال وفد "التشريعي" وزير التخطيط د. علاء الدين الرفاتي.

وعرض الوزير الرفاتي خطة التنمية بالتفاصيل المرفقة معها.

للتعرف على أحوال النزلاء ومدى ملائمة السجن صحيا وإنسانيا

لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي تتفقد سجن أنصار والكتيبة



من جهته بين مقرر اللجنة النائب د. مروان أبو راس أن الزيارة تأتي في سياق التواصل مع جميع جهات الاختصاص لمتابعة الحالة الأمنية، وكذلك متابعة سير العمل في داخل مرافق وزارة الداخلية بما فيها متابعة أو ضاع مراكز الإصلاح والتأهيل والتعرف على الأجواء داخلها. وأشار النائب أبو راس إلى أن هذه الزيارة هي جزء من خطة مرحلية لتفعيل عمل اللجنة حيث بدأت الخطة في التنفيذ والتي تتكون من عدة محاور على رأسها المحور الأمني ومتابعة وزارة الداخلية ووزارة الحكم المحلي والبلديات والقضايا التي تهم وتخص الجمهور في هذا الجانب.

وعن انطباعه من زيارة مركز تأهيل وإصلاح أنصار قال النائب أبو راس: "خرجنا بانطباعات متعددة، وهناك جهد لاحتواء السجناء، وتغطية احتياجات المركز، لكن هو دون المستوى المطلوب، وتعرنا على سلبيات وإيجابيات المركز وسراجع جهات الاختصاص لمتابعة العمل في هذا الجانب".

في إطار جهدها الرقابي على أجهزة ومؤسسات ومرافق وزارة الداخلية والأمن الوطني، وفي إطار خططها الموضوعية، تفقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي سجن أنصار والكتيبة غرب مدينة غزة لمتابعة أحوال النزلاء والتعرف على ظروف الحياة فيه صحيا وإنسانيا وذلك أمس خلال زيارتين منفصلتين.

وضمنت الزيارة كلا من رئيس لجنة الأمن والداخلية النائب م. اسماعيل الأشقر ومقرر اللجنة النائب د. مروان أبو راس وعضو اللجنة النائب د. يونس أبو دقة والنائب صلاح البردويل، إضافة إلى النائب سالم سلامة، وكان في استقبالهم مدير السجن المقدم علاء سرور.

واستمعت اللجنة من مدير السجن إلى طبيعة النزلاء وبعض المعلومات عنهم وطبيعة الجنايات أو الجرائم التي ارتكبوها، كما استعرض أهم المعوقات داخل السجن.

وتفقد أعضاء اللجنة غرف السجون واستمعوا إلى النزلاء للتعرف على قضاياهم ومدى ملائمة السجن من الناحية الصحية والإنسانية.

النائب يحيى موسى رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في حوار مع "البرلمان" :

إجماع برلماني على استخدام مختلف الأدوات الرقابية إذا لزم الأمر

مقصرون إعلامياً.. وجهدنا الرقابي أضعاف ما ينشر في وسائل الإعلام

الفصائل في العمل داخل البرلمان، ومن هنا عندما يكون الحزب الواحد هو الذي يحكم وله الأغلبية في البرلمان، هذا يكون على حساب الشفافية وتفعيل المساءلة وعلى حساب نزع الثقة والاستجواب واستخدام الوسائل البرلمانية الأخرى، لذلك نحن فقدنا كثيراً من الخيرية بعدم وجود معارضة في داخل المجلس.

نشرت بعض وسائل الإعلام مؤخراً كلاماً حول إمكانية قيام أحد الوزراء برفع دعوى قضائية على أحد نواب التشريعي.. السؤال هو: هل الوزراء فوق المساءلة والمحاسبة؟ وهل للقضاء أي صلة بالموضوع حسب الحصانة البرلمانية الممنوحة للنائب؟

المجلس التشريعي هو سيد نفسه في محاسبة النائب عندما يريد أن يحاسبه لكن ليس للحكومة على الإطلاق لا رئيس وزرائها ولا رئيس السلطة ولا وزير أن يحاسب النائب على شيء، فهو الذي يقع تحت المحاسبة وليس النائب، كما أن هناك فصلاً بين السلطات فلا يصح للهيئة القضائية أن تحاكم النائب إلا بعد أن يرفع المجلس التشريعي الحصانة عن النائب، كما لا يجوز للمجلس التشريعي التدخل في أحكام القضاء وعزل القضاة، فالعلاقة تقوم على أساس التوازن بين المؤسسات.

أما ما صدر من حديث أن أحد الوزراء يمكن أن يقاضي نائب فهذا كلام فارغ لا قيمة له، ونوع من الهرطقة والجهل بالقانون، والوزير الذي صدر عنه هذا الكلام نفى أن يكون صدر عنه، وإنما قال أنه صدر عن موظف من الموظفين، ونحن نكبر أن يصدر هذا الكلام عن وزير، لأن الوزراء يعرفون ما هي مهماتهم وصلاحياتهم. ونحن لسنا أعداء للوزراء ولا هم أعداء لنا، وإنما نحن كل في ميدانه يمارس دوره من أجل المصلحة العامة.

ألا تعتقد أن نشر مضمون المساءلات البرلمانية للوزراء والمسئولين عبر وسائل الإعلام من شأنه أن يعزز قيم النزاهة والشفافية والمصادقية في عيون الجماهير؟

من حق الشعب الفلسطيني وفق المعايير الديمقراطية أن يحصل على أي معلومات، ومن المناسب جداً أن تكون جلسات المساءلة والاستجواب والإحاطة التي يجريها النواب للمسئولين على القضاء، حتى يشارك الشعب في ممارسة العملية الديمقراطية، كما أنه من حق أي من المواطنين أن يأتي للمجلس التشريعي وأن يجلس ويستمتع للجلسات، فجلسات المجلس علنية يحضرها الإعلام، والمداولات ليست سرية.

ومن هنا من المناسب أن نبحث عن آليات لاطلاع الجمهور على ما يجري في المجلس التشريعي من نشاطات وفعاليات سواء بالمشاركة المباشرة أو باللقاء مع الجمهور في المناطق أو بنشر ما يجري في وسائل الإعلام، ليس على سبيل المناكفات، وإنما على سبيل أن الشعب من حقه أن يكون على اطلاع كامل.

ختاماً... هل يمكن أن نشهد استجواباً لوزير أو مسئول حكومي يمكن أن يتطور إلى حجب الثقة؟

لا أعتقد أن هناك أي وزير يصير على أخطاء معينة، هناك اجتهادات ومنها الجيد ومنها الأفضل، لكن الوزير مسئول عن أي اجتهاد من الاجتهادات وعليه أن يبذل أقصى الجهد من أجل أفضل نتيجة يمكن أن تكون موجودة، والمجلس التشريعي من حقه أن يستخدم كافة أدواته ومنها أدوات الاستجواب ونزع الثقة.

وأقول بشكل واضح أن هناك حالة اتفاق وإجماع بين النواب على ضرورة أن يستخدموا هذه الأدوات جميعها في المرحلة الحالية إذا لزم الأمر، وهم مصرون على استخدام ما لم يستخدم قبل ذلك إذا لزم الأمر وإن لم يلزم فلا حاجة، لأننا في النهاية شعارنا أن نقول لمن أحسن أحسنت ولمن أساء أسأت، وإذا لزم أن ننزع الثقة ممن أساء، فإن من واجب المجلس التشريعي أن يفعل ذلك.

وتعرضنا كثيراً بشكل كبير ومتكرر لموضوع الوضع الصحي العام في قطاع غزة. لكن ضعف المعلومات أحياناً هو الذي يجعل المواطن غير واضحة له هذه القضايا، وعندما نتحدث نحن عن القطاع الصحي، فنحن نتحدث عن خدمة تعجز عن القيام بها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة التي لا تستطيع أن تبسط غلاف التأمين الصحي لكل السكان، ومصر كدولة كبرى كذلك أيضاً، فما بالك عندما نتحدث عن شعب تحت الاحتلال وسلطة تحت الحصار. القطاع الصحي في قطاع غزة يستنزف عشرات الملايين من الدولارات، فأضرب على سبيل

المثال الخدمة الدوائية، وزارة الصحة تحتاج شهرياً ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة ملايين دولار من أدوية ومستلزمات طبية فقط.

أما بالنسبة لما يتعلق بحالات الوفاة، فكل حالات الوفاة التي تتم داخل المستشفيات يشكل لها لجان تحقيق داخلية، ثم إذا تبين أن هناك خلل طبي أو تقصير ما، يتم تشكيل لجان من الوزارة من المهنيين ومن خارج المؤسسة الصحية التي حدث فيها هذا الخطأ، ثم إذا تبين أن هناك خللاً ما يتم التعامل معه في الأوساط القانونية، ولم يكن هناك ملاحقة للأطباء في أي زمن أكثر من الزمن الذي نحن فيه، ولكن المحاسبة على الأخطاء الطبية تتطلب منظومة شاملة مرتبطة بالتأمين على الأخطاء ومرتبطة بصندوق التعويضات وحالة متطورة لمؤسسة الطب الشرعي.

ما هي نقاط الضعف في التجربة البرلمانية الحالية؟

الحالة التي نعيش فيها هي حالة وجود سلطة تحت الاحتلال، وجود سلطة تحت الاحتلال يجعل الموازنات عندما تأخذ القرار تراعي أشياء أخرى قد لا تنضبط بضوابط القانون والمؤسسة، ونحن في حالة ملتبسة ما بين وجودنا كحركة تحرر وحالة صراع مع المحتل وفي حالة سلطة مكيلة بشروط كثيرة منها اقتصادية وسياسية وحصار، هذه الحالة تجعل هناك تدخل للتنظيمات في الحياة المؤسساتية، فعدم وجود فصل ما بين العمل الحزبي والمؤسساتي، هذا أفقدنا الكثير من العوامل التي قد تجعل العمل أفضل، لأن الحكومة لو كانت مسئولة فقط أمام المجلس التشريعي لصوب التشريعي بطريقة أفضل العمل الإداري والحكومي.

ما أوجه التشبه والاختلاف بين تجربة المجلس التشريعي الحالي وتجربة المجلس السابق؟

أولاً كان هناك مجلس قبل ٢٠٠٦ وإن كانت فيه فتح مسيطرة فقط كحزب واحد، أما الآن ليس عندنا مجلس، عندنا أكثر من مجلس، ففتح تتصرف لوحدها في الضفة ونحن حماس تتصرف لوحدها في غزة. ولذلك هذه ليست حالة طبيعية يمكن أن نقارن بينها وبين حالة كانت موجودة، ولكن على جميع الأحوال دائماً استفراد حزب وحيد بالسلطة هذا يمثل مفسدة كبيرة ولا يمثل مصلحة، ولذلك إن كان لا يوجد معارضة لابد أن نبحث نحن عن وجود معارضة، لأنها تقوي أي نظام سياسي وتطور في الأداء الإداري والمالي لأي سلطة.

هل يمكن أن يشكل اللون السياسي الواحد في الحكومة والتشريعي عائقاً أمام ممارسة نواب التشريعي لمهامهم ومسئولياتهم البرلمانية فيما يخص الرقابة على الحكومة؟ نعم يمثل عائقاً، لأنه يجعل الناس لا ترى عيوبها ونواقصها، فنحتاج إلى آخرين يمكن أن يبصرونا أكثر بما لدينا من جوانب قصور، فنحن نعمل مع أنفسنا، بمعنى أنه ليس لدينا معارضة داخل البرلمان باستنكاف حركة فتح وبعض



النائب/ يحيى موسى

ومزيد من التفصيل لبعض القضايا، وهناك المساءلات حيث يوجه المجلس التشريعي أسئلة للوزراء ويجيبون عليها في المجلس التشريعي، وهناك أداة الاستجواب ثم أداة نزع الثقة، هذه الأدوات استخدمها المجلس التشريعي ما عدا الاستجواب ونزع الثقة.

لكن الدور الذي يقوم به المجلس التشريعي دور نشط في هذا الميدان، فلا يكاد يمر أسبوع أو أكثر إلا ويستدعى وزيراً للإيضاح أو المساءلة في المجلس التشريعي، ولجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس قامت بأدوار ليست أدواراً إعلامية بل على العكس، فالإعلام آخر ما يهتم به المجلس التشريعي، ولذلك هناك تقصير كبير في موضوع الإعلام، ومن هنا المجتمع ليس مطلعاً على العمل الذي نقوم به، لأن العمل الذي نقوم به أضعاف مضاعفة عما يصدر عن الإعلام، خاصة فيما يتعلق بلجنة الرقابة، التي أصدرت ما لا يقل عن سبعة تقارير عن الوزارات وأوضاعها المختلفة، وعلى رأسها أصدرت تقرير حول المخالفات والتجاوزات في قطاع الأنفاق، وهذا تقرير عملت عليه اللجنة لشهور عديدة استغرقت مئات ساعات العمل في الميدان ومقابلات مع التجار وأصحاب الأنفاق ومع الوزارات المعنية، حتى خلصنا بتصوير يمكن أن ينظم هذا القطاع، ويقلل من الثغرات التي يمكن أن يكون فيها تجاوزات أو فساد، ويراعي فيها مصالح الناس، أيضاً هناك ما يتعلق بتقارير حقوق الإنسان، فهناك أكثر من تقرير يتعلق بالسجون وأوضاعها وتقرير يتعلق بالمواصلات.

وأنا أركز على أن التقارير التي قامت بها لجنة الرقابة لم تكن تقارير سياسية، وإنما كانت تقارير مهنية تتعرض لأوضاع حقيقية وتضع توصيات عملية، وتتم متابعة كل هذه الملفات المرتبطة بحقوق الإنسان والحريات العامة واحترام القانون والقضاء ومعالجة أوجه القصور والفساد.

لاحظنا أن هناك خللاً يتعلق بأداء لجان المجلس التشريعي بعدم طرق قضايا وموضوعات حساسة، ومن أمثلة ذلك الملف الصحي حيث سوء الخدمات الصحية ووفاة بعض المرضى في المستشفيات في أوقات متفرقة دون محاسبة.. فضلاً عن الإقتصار على المساءلة وعدم تطور أدوات الرقابة لتشمل الاستجواب وعدم وجود متابعة فعالة لجلسة المساءلة مع الوزراء.. ما قولكم في ذلك؟

ما يتعلق بعدم التطرق لملفات حساسة هذا غير صحيح، لقد تم استدعاء وزير الداخلية أكثر من مرة في موضوعات حساسة جداً، سواء متعلقة بالأنفاق أو بإبنا القانون والتزام المعايير القانونية ومعايير الشفافية، ونحن كلجنة رقابة تعرضنا لأكثر القضايا حساسة، منها قضايا سلطة الأراضي، وما تقوم به وزارة الأشغال من خطط إسكانية، وما يتعلق بالأنفاق ووزارة الداخلية ورعايتها لهذا الملف، وتعرضنا لما يتعلق بالسيارات التي تدخل من الأنفاق بشكل غير قانوني،

لا يخفى أن المجلس التشريعي يبذل جهداً مقدراً في ممارسة دوره الرقابي على السلطة التنفيذية، وأن قصور المجلس في نشر مفاعيل نشاطاته وفعالياته الرقابية المختلفة قد حرم الرأي العام من كثير من المعلومات ذات العلاقة بضبط البوصلة وتصحيح المسار.

"البرلمان" التقت النائب يحيى موسى رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي، وحوارته حول الكثير من القضايا ذات العلاقة بالمجلس التشريعي ودوره الرقابي عبر الحوار التالي:

بدائية، كيف تقيم دور وأداء المجلس التشريعي في المرحلة الراهنة؟

إذا استعرضنا مهمات المجلس التشريعي وفق ما أقره الدستور وما يتطلع إليه شعبنا في المرحلة النضالية المعقدة التي يعيشها، فإنني أقول إن المجلس التشريعي مفترى عليه حينما نبحث ونقوم بتقييم لدوره، لأن المجلس التشريعي تعطل عن القيام بهذا الدور بفعل بيئة الانقسام والانشطار ما بين غزة والضفة وما بين حماس وفتح، ولذلك المجلس التشريعي في مرحلة تعطيل، هذا التعطيل انعكس على دوره الذي يؤمل أن يقوم به في هذه المرحلة الحساسة. فاعضاءه غرقوا في المناكفات السياسية والتمركز حول انتماءاتهم الحزبية، وهذا كان له دور سلبي كبير على المجلس التشريعي. كان يؤمل في حالة الانقسام أن يتمركز جميع أعضاء المجلس التشريعي حول الوطن، ويكونوا قوة وحدة واجتماع تحاول أن تضع رؤية للخروج من الأزمة وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني، هذا من ناحية. من ناحية ثانية المجلس التشريعي وقع تحت ضغوطات الاحتلال والممولين للسلطة الفلسطينية مثل الولايات المتحدة، وتعطل بفعل إرهاب الاحتلال عندما خطف أغلب نواب المجلس التشريعي، وأيضاً وضعت الولايات المتحدة «فيتو» على المصالحة وبالأخص على المجلس التشريعي ألا يعود إلى انعقاده بكامل هيئته.

من هنا فإن من الصعب الحديث عن أدوار حقيقية فاعلة للمجلس التشريعي في ظل هذه الظروف المعقدة والاستثنائية التي عطلت المجلس عن القيام بمهامه ووظائفه. **هناك من يتهم المجلس التشريعي بأنه غفل عن أداء دوره في مضمار الرقابة على الحكومة طيلة المرحلة الماضية، وأن المجلس يقوم اليوم ببعض الفرقعات الإعلامية ليس إلا، من خلال استدعاء بعض الوزراء للمسائلة العامة.. ما مدى صحة هذه الاتهامات؟ وهل توجد لديكم خطة حقيقية للرقابة على الحكومة؟**

على أرضية الجواب على السؤال الأول، لكن ذلك لا يعني أن نواب المجلس التشريعي لم يضغطوا بأدوار الرقابة والتشريع، وأخص بالذكر فيما يتعلق بجهود كتلة التغيير والإصلاح في غزة. نحن ككتلة برلمانية حافظنا في الحد الأدنى على وجود المؤسسة، وعلى أن تبقى برئاستها وأعضائها ولجانها قائمة. ومن هنا فيما يتعلق بقطاع غزة، من الظلم أن نقول بأن المجلس التشريعي لم يقم بدوره في الرقابة والتشريع، لأن المجلس التشريعي حاول أن يملأ جزءاً من الفراغ الذي خلفه غياب المجلس بكامل هيئته، فكان المجلس في غزة منذ الانقسام إلى اليوم وهو يعقد جلساته بانتظام ولجانه كذلك، وهناك عمل ميداني يقوم به أعضاء المجلس ولجانه في الميدان في متابعة كل الشأن الحكومي، وهناك أيضاً حالة تواصل موجودة بين الأعضاء في المناطق والمواطنين، ومكاتب كتلة التغيير والإصلاح مفتوحة على

ناقشت قضايا هامة وأوصت بترشيد المطبوعات وعدم إلزامية الرسوم

لجنة التربية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير التربية والتعليم

كما بين أن الوزارة افتتحت هذا العام فرع التعليم الشرعي بحيث يدرس الطالب الملتحق بهذا الفرع خمس مباحث هي: قرآن وعلومه وفقه وأصوله وحديث وعقيدة والخطابة، مبينا وجود إقبال بشكل كبير على الفرع الشرعي، وتابع «قمنا بتكريم ومكافئة الطلاب المتفوقين في الفرع الشرعي، وسنقوم لاحقا بتكريم طلبة المهن الصناعية وكذلك الفرع العلمي». وفيما يتعلق بمشروع الفتوة بين الوزير أن ضباط الأمن الوطني انتشروا في المدارس لتطبيق مشروع الفتوة في المدارس وذلك من خلال تدريب الطلبة وإعطائهم دورات عملية ونظرية لتعزيز النظام والانضباط في المدارس، وإثراء الروح الوطنية لدى الطلاب، فيما أوصت النائب هدى نعيم بضرورة أن يشمل برنامج الفتوة الطالبات أسوة بالطلاب خاصة فيما يتعلق بالجانب النظري من مشروع الفتوة.

وفي حديثه عن مطبوعات وزارة التربية والتعليم أوضح الوزير المزياني أن الوزارة تخصص لها ميزانية سنوية، وأن المطبوعات لها أهمية لإبراز الإدارات داخل الوزارات وأهميتها وطبيعة عملها، وكذلك استعراض إنجازات الوزارة، فيما أوصى النواب بضرورة ترشيد المطبوعات.

وفي ختام الجلسة شكر رئيس اللجنة النائب الجمل وزير التعليم على إيضاحاته، وأكد على ضرورة مضاعفة الجهد للارتقاء بالعملية التعليمية.

وأكد نواب لجنة التربية على جملة من التوصيات أهمها ضرورة مراعاة حالة الأسر المحتاجة وعدم التشديد في جمع الرسوم المدرسية وأن لا تكون إلزامية على الطلاب، فوعد الوزير بإعطاء التعليمات اللازمة لمديريات التربية والتعليم للتسهيل على الطلبة وأولياء أمورهم في هذا الجانب خاصة أصحاب الدخول البسيطة.

كما أوصى نواب اللجنة بوضع برنامج خاص للمرشدات النفسيات في المدارس لتحسين أدائهن، فيما أوصت اللجنة بضرورة استنهاض مجالس أولياء الأمور وأن لا تكون بشكل روتيني وتقليدي ليقوموا بدورهم في متابعة المدارس والطلبة.



الأمر الأخرى فإن هناك لجنة حكومية برئاسة وزير الصحة هي التي تقوم بالتنسيق والمتابعة مع الوكالة في كافة الأمور السيادية داخل قطاع غزة».

وفيما يتعلق بالترتيبات الإدارية في جامعة الأقصى أكد الوزير أن القرار لهذا العام أن يكون مجلس الجامعة بالتوافق بين جميع التيارات الموجودة في الجامعة، وقد تم ذلك فاشتمل مجلس الجامعة على جميع ألوان الطيف الفلسطيني الموجود داخل الجامعة. وفيما يتعلق بسؤال اللجنة حول المنح الدراسية وآليات اختيار المرشحين أكد الوزير أنه تم توقيع منحة مع تونس تشمل ٥٠ طالب بكالوريوس و ١٠ ماجستير و ١٠ دكتوراه، منوها إلى أن تلك الاتفاقية حديثة وجاءت بعد بداية العام الدراسي، وتابع: «منحة اندونيسيا التي حصل عليها المجلس التشريعي وحولها للوزارة قمنا بالإعلان عنها في الموقع الخاص بالوزارة وهناك معايير شفافة لاختيار المرشحين».

وأضاف قائلا: «نحن في الوزارة حريصون على أن يتنافس جميع أبناء الشعب على المنح الدراسية المقدمة للشعب الفلسطيني وأن تسود الشفافية والمعايير في اختيار المتقدمين لهذه المنح».

المدارس والهيئات التعليمية الأخرى حيث ستراعي في الدفعة الثالثة التخصصات التي لم تشملها الدفعتين الأولى والثانية كالإرشاد النفسي.

وأوضح أنه سيتم إنشاء ٤٠ مدرسة من ضمن أهداف عام التعليم المعتمدة، وأنه قد تم إنجاز ١٠ مدارس وجاري الانتهاء من إنجاز الباقي خلال العام الحالي، مضيفاً أن الوزارة على المدى البعيد بحاجة إلى ٩٠٠ دونم لإقامة مدارس عليها بهدف القضاء على الفترة المسائية وتقليل الكثافة في الفصول الدراسية. ولفت إلى أن الوزارة تدرس إمكانية تدريس اللغة التركية كمادة اختيارية في العام القادم، وأضاف: «في هذا العام بدأ تدريس اللغة العبرية إلى جانب اللغة الفرنسية كمواد اختيارية للمراحل ما بين السابع والعاشر من التعليم الأساسي».

أما بشأن العلاقة مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أوضح المزياني أن هناك لائحة نازمة أقرت في عهد الحكومات السابقة تنظم العلاقة بين الحكومة ووكالة الغوث منحت الأخيرة امتيازات متعددة، متابعا: «نحن كوزارة نتدخل من خلال النظام العام والمناهج والإجازات والعطل والدوام الرسمي، أما

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوزير التربية والتعليم د. أسامة المزياني لمناقشة عدد من القضايا الخاصة بالحقل التعليمي، وذلك في مقر المجلس التشريعي بغزة، بحضور رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، وكل من النائب يوسف الشرافي، النائب سالم سلامة، النائب خميس النجار، النائب يحيى العبادسة، النائب عاطف عدوان، النائب محمد شهاب، النائب أحمد أبو حلبية، والنائب هدى نعيم.

وافتح النائب الجمل الجلسة مرحبا بوزير التعليم، مشيدا بالدور الذي تقوم به وزارة التعليم في خدمة أبنائها الطلاب والعمل الجاد والمستمر في تطوير العملية التعليمية من حيث الجودة والإمكانات.

وطرح النائب الجمل عددا من المواضيع لنقاشها مع الوزير المزياني كان أهمها مناقشة احتياجات الوزارة من الوظائف التعليمية للعام الحالي، والإعلان عن الحاجة لبعض التخصصات التي عقد لها امتحان ومقابلة ولم يؤخذ منهم أحد في الدفعة الأولى والثانية كالإرشاد النفسي مثلا، وكذلك طبيعة علاقة الوزارة بوكالة الغوث الدولية، والترتيبات الإدارية في جامعة الأقصى، والمنح الدراسية وآلية اختيار المرشحين.

كما تطرق النائب الجمل إلى مشروع الفتوة المنوي تنفيذه في المدارس متسائلا: ما هي الرؤية، وهل إمكانية تنفيذ هذا المشروع متوفرة، وهل التركيز على البناء البدني فقط أم هناك برامج للبناء الفكري عند الطلبة لتعزيز انتمائهم للوطن؟، فضلا عن تساؤل عن مطبوعات الوزارة بالإضافة إلى قانون التعليم العام والتبرعات المدرسية.

من جانبه بدأ الوزير المزياني حديثه عن احتياجات الوزارة من الوظائف الميدانية، موضحا أن الإحداثيات المخصصة لوزارة التربية والتعليم للعام الحالي هي فقط ٣٠٠ إحداثية، منوها إلى أن الوزارة قامت بتعيين ٢٤٥ معلما جديدا للعام الحالي على دفعتين، لافتا إلى عزم وزارته البدء في تعيين الدفعة الثالثة التي ستكون بواقع ٥٤ وظيفة جديدة للعمل على سد العجز في

ناقشت جملة من القضايا الهامة ورفعت عددا من التوصيات

لجنة الرقابة في المجلس التشريعي تزور نائب رئيس الوزراء

لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بالأنفاق أوضح للرضا أن الحكومة ملتزمة بتنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن قرارات المجلس التشريعي الفلسطيني ومن ضمنها توصيات لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بالأنفاق، حيث بين أنه ألزم وزير الداخلية بوقف تحصيلات الرسوم المفروضة على الأنفاق وأنه بصدد معالجة كافة القضايا المتعلقة بالأنفاق بشكل تدريجي.

كما أوضح الظاظا للنواب أنه سيدعم بقوة تشغيل وتفعيل ديوان الرقابة المالية والإدارية ليأخذ دوره في إحداث رقابة مالية وإدارية فعلية على كافة الوزارات والمؤسسات.

وفي نهاية اللقاء شكر رئيس لجنة الرقابة النائب العبادسة رئيس الوزراء م. الظاظا على ما قدمه من شرح واستعراض لكافة القضايا الخاصة بحكومته والتي تم طرحها من قبل نواب المجلس، حيث ساد اللقاء جو من الصراحة والمكاشفة والمسئولية العالية من قبل الوزير.

المتتملة بديوان الموظفين العام. وفيما يتعلق بالعقود والبطالات أوضح الظاظا أن الإجراءات التي اتخذها في هذا الجانب تهدف إلى توحيد القنوات والإجراءات المتخذة في ذلك بحيث لا يتم صرف البطالات إلا من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية وحسب النظام وذلك تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص.

وفي سياق متصل بين الظاظا أن حكومته تولي قضية حقوق الإنسان أهمية كبرى وتسعى إلى تنظيم أوضاع السجون والسجناء من خلال بناء سجن مركزي على مراحل وتحسين وضع النظارات في السجون. مبينا أنه ومنذ الأيام الأولى لمهمته صرف مبلغ ١٠٠ ألف دولار بشكل عاجل لوزارة الداخلية لبناء وتحسين النظارات داخل السجون.

أما فيما يتعلق بالالتزام بتنفيذ قرارات المحاكم سواء المدنية أو العسكرية فقد وعد الظاظا أن تلتزم حكومته بشكل قاطع بتنفيذ قرارات المحاكم. وردا على تساؤل اللجنة بالالتزام الحكومة بتوصيات

والالتزام بمعايير الشفافية والحكم الرشيد. مشددا على ضرورة ضبط عمل الأنفاق بشكل أكثر كفاءة. بدوره أوضح الظاظا للنواب الصلاحيات الممنوحة له كنائب رئيس الوزراء والتي تمكنه من تحقيق إصلاح مالي وإداري حقيقي في مؤسسات السلطة. مقدما للوفد الزائر شرحا وافيا عن خطته الإستراتيجية الرامية لتعزيز الإيرادات المحلية دون المساس بالطبقات الفقيرة من المجتمع، كما قدم شرحا عن خطة الحكومة التشغيلية للمائة يوم القادمة.

ووعد الظاظا بتحقيق الفصل بين السلطات من خلال إنشاء السلطة القضائية الموحدة التي تجمع كافة المرافق القضائية في بوتقة واحدة. واتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية التي تحقق ذلك.

كما استعرض الظاظا للنواب إجراءاته التي اتخذها فيما يتعلق بإرساء قواعد الشفافية والحكم الرشيد في التعيينات والوظائف العامة، متعهدا بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالوظائف العامة بحيث لا يتم التوظيف إلا عبر الطرق والقنوات الرسمية

نظمت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة بالمجلس التشريعي زيارة لنائب رئيس الوزراء ووزير المالية زياد الظاظا بهدف مناقشة مجموعة من القضايا الهامة، وذلك في مكتبه بوزارة المالية. وشارك في الزيارة رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة ومقرر اللجنة النائب هدى نعيم وعضوي اللجنة النائب د. عبد الرحمن الجمل والنائب سيد أبو مسامح.

ورحب الظاظا بالوفد الزائر، معربا عن سعادته لهذه الزيارة التي تأتي في إطار توحيد الجهود المبذولة وتعزيز الدور الرقابي للمجلس التشريعي، آملا أن تكون هذه الزيارات واللقاءات مستمرة في المستقبل. وطرح النائب موسى خلال الزيارة جملة من القضايا الهامة على نائب رئيس الوزراء، والتي من أهمها ضرورة الفصل بين السلطات، وضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وما يتعلق بها من تحسين في وضع السجون والسجناء، مطالبا بالالتزام بتنفيذ قرارات المحاكم وقضايا التوظيف والتعيينات،

خلال اجتماع لها في مدينة غزة ورام الله | لجنة القدس بالتشريعي تدعو لمضاعفة الجهود بهدف تعزيز صمود المقدسيين

القانونية ضد إجراءات الاحتلال وبالتواصل مع مؤسسات حقوقية دولية، وتوفير حلقات اتصال مع جهات طلابية داخل جامعات القدس لدعم الطلبة المحتاجين من سكان المدينة، وكذلك دعم صمود أصحاب البيوت المدمرة وأصحاب الأراضي المصادرة خصوصاً الأحياء التي تتعرض للتدمير بفعل حركة الاستيطان داخل وخارج القدس. وفي نهاية الاجتماع توافق أعضاء اللجنة بالبدء الفوري على مضاعفة الجهود والقيام بنشاطات تساهم في تعزيز صمود أهالي مدينة القدس في وجه الهجمة الشرسة لتهويد المدينة المقدسة.

هوية القدس العربية والإسلامية. وحذرت النائب الحلايقة من الحملة الصهيونية الهادفة لاقتلاع سكان مدينة القدس ضمن سياسة سحب الهويات والإبعاد والنقل القسري للفلسطينيين من القدس إلى خارج القدس، الأمر الذي يعتبر جريمة ضد الإنسانية وفقاً لأحكام المادة ٧ (٢) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والذي ينص على اعتبار إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان هو جريمة ضد الإنسانية. كما دعت إلى ضرورة عمل أروشيف خاص بمدينة القدس موثق من أجل المتابعات

في المدارس والجامعات والمشاركة لعمل متطلب جامعي عن القدس ليعمم في الجامعات. من جانبه أكد النائب د. خميس النجار عضو اللجنة على ضرورة وجوب تفعيل قانون تجريم وتحريم التنازل عن القدس والعمل على متابعة إجراءات بيع الأراضي بالمدينة المقدسة، كما طالب بتفعيل قضية القدس في المدارس والجامعات، وأوصى بضرورة عمل آلية لتوصيل المساعدات لسكان القدس لدعم صمودهم بطريقة شفافة. واستعرض النائب النجار خلال الجلسة الاضطهاد اليومي التي يتعرض له سكان مدينة القدس من جراء الضرائب المتعددة الباهظة التي يفرضها عليهم الاحتلال الصهيوني، وتحدث عن المضايقات في أعمال البناء والصناعة والتجارة.

من جانبها قدمت النائب سميرة الحلايقة في مداخلتها العديد من المقترحات في ضوء الانتهاكات التي تعاني منها مدينة القدس والمسجد الأقصى ومن أهمها ضرورة توجيه حملة إعلامية مكثفة من الداخل والخارج لفضح الممارسات الصهيونية داخل أسوار القدس وخارجها، وعمل خطة لدعم صمود سكان القدس والمحافظة على

الأنفاق التي تمتد من سلوان جنوباً وحتى باب العامود شمالاً، مؤكداً بأن سلطات الاحتلال الصهيونية ما زالت مستمرة في هدم ما تبقى من منازل أهلنا المغاربة وإقامة مشاريع صهيونية في المنطقة.

وكشف أن السلطات الصهيونية تستخدم المواد الكيميائية في أعمال الحفريات لتشكيل حالة من التآكل المتسارع جداً للطبقة الصخرية التي تحمي المسجد الأقصى، أو للعمدان الصخرية التي تقوم عليها أساسات المسجد، وتخريب وزلزلة أساسات المسجد الأقصى تمهيداً لهدمه لبناء الهيكل المزعوم على أنقاضه.

كما حذر من القرار الصهيوني بإقامة جسر كبير يربط بين ساحة البراق وبين باب المغاربة، والذي بموجبه يتيح لقوات أمن كبيرة من الاحتلال باقتحام المسجد الأقصى، وكذلك يمهد الطريق لاقتحامات كثيفة للمغتصبين والجماعات اليهودية للمسجد الأقصى المبارك.

كما أوصى بضرورة تفعيل القضية القدس إعلامياً وثقافياً وقانونياً منوهاً بأنه تم التدخل لعمل مذكرات ملحقه في بعض المقررات التعليمية

عقدت لجنة القدس في المجلس التشريعي اجتماعاً لها في مدينتي رام الله وغزة برئاسة النائب د. أحمد أبو حلبية مقرر اللجنة، وبحضور النائب د. خميس النجار وبمشاركة عبر الهاتف للنائب سميرة الحلايقة من محافظة الخليل.

وناقشت اللجنة الوضع الراهن في مدينة القدس في ظل تردي الوضع الإنساني فيها نتيجة استمرار مسلسل التهويد للمدينة والمسجد الأقصى، حيث قدم النائب أبو حلبية شرحاً مفصلاً عن الوضع الراهن في مدينة القدس، وتطرق إلى أخطر القضايا التي تعاني منها مدينة القدس والمسجد الأقصى ومسلسل التهويد الذي طال جميع مناحي المدينة المقدسة من اعتداءات يومية على الأحياء المقدسية وبناء وحدات سكنية جديدة والاعتقالات اليومية في جميع أحياء القدس، والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك من قبل المستوطنين واستمرار حفر الأنفاق أسفل المسجد الأقصى.

واستتكر رئيس لجنة القدس بشدة الانتهاكات الصهيونية بحق تلة المغاربة وما تتعرض له من تواصل استكمال هدم طريق باب المغاربة، وشبكة

تعزيزاً للرقابة على أداء المؤسسة الشرطية

لجنة الرقابة بالتشريعي تجتمع مع مدير عام الشرطة



في إطار الجهود المبذولة من المجلس التشريعي للرقابة على الأداء الحكومي، وتعزيزاً لمبدأ الشفافية والنزاهة المتبعة في كافة الإجراءات الحكومية لا سيما المتعلقة بدوائر الشرطة، عقدت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان والحريات العامة اجتماعاً مع مدير عام الشرطة الفلسطينية العميد تيسير البطش، وذلك في مقر المجلس بمدينة غزة.

وحضر الاجتماع رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى العبادسة ومقرر اللجنة النائب هدى نعيم وأعضاء اللجنة النائب د. عبد الرحمن الجمل والنائب سيد أبو مسامح.

وناقش النواب مع البطش سبل الارتقاء بأداء دوائر الشرطة الفلسطينية بما ينسجم مع قواعد ومبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الصالح والرشد، ووضع المنهجية السليمة في التعامل بين دوائر الشرطة نفسها وبين دوائر الشرطة من جانب والمواطنين من جانب آخر.

وأكد النواب على ضرورة اتباع الإجراءات القانونية السليمة في التعامل مع المواطنين

مدير عام الشرطة عن أداء دوائر الشرطة المختلفة وإنجازاتها وطبيعة العوائق التي تواجهها، متعهداً بأن يتابع كافة التحفظات التي أبداها النواب بنفسه من أجل الوصول إلى المستوى المطلوب وطنياً وقانونياً، مؤكداً على أن خدمة المواطن الفلسطيني هي بمثابة شرف كبير لجهاز الشرطة ومنتسبيه.

في حال اتخاذ أي إجراء ضدهم. مشددتين على ضرورة أن يكون المواطنين سواسية أمام القانون. وبنيت اللجنة لمدير الشرطة بعض التحفظات على أداء بعض دوائر الشرطة، وطالبته بالشرع بمتابعتها فوراً بغية توفير خدمة أفضل للمواطنين الفلسطينيين. واستمع نواب اللجنة لشرح واف من

لجنة الرقابة بالتشريعي تجتمع مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

قانونية متوازنة لأطراف الأخطاء الطبية)، حاثا المجلس على ضرورة الأخذ بالتوصيات الواردة في التقرير لا سيما فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بالمجلس التشريعي.

فيما أوضحت النائب هدى نعيم أن قانون الأخطاء الطبية قد استنفذ من المجلس جهدا واسعا لاقراءه. مستدركة أن الحائل دون إقراره هو ارتباطه بقوانين ذات علاقة به كقانون التأمين على الأطباء وأنه في حال إقرار القوانين المتعلقة به فسيكون من السهل إقراره.

وسلم وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان نسخة من تقرير الأخطاء الطبية للجنة الرقابة وحقوق الإنسان بالمجلس التشريعي.

وفي ختام اللقاء توجه النائب العبادسة لوفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بالشكر والامتنان على تعاونهم واهتمامهم بهذه القضايا، متعهداً بأن تقوم لجنته بمتابعة كافة القضايا التي طرحت أثناء الاجتماع.



بدوره أوضح النائب العبادسة أن الحالات التي تم سردها في موضوع تأخير قرارات المحاكم قد تم متابعتها من قبل اللجنة بشكل عاجل ومخاطبة الجهات المسؤولة عن ذلك والطلب منهم بضرورة احترام قرارات المحاكم وتنفيذها على وجه السرعة. كما قدم وفد الهيئة شرحاً وافياً عن تقرير الهيئة الصادر مؤخراً حول الأخطاء الطبية (نحو حماية

هذه الخطوة وتقديمها للمعنيين في الحكومة والتشريعي. وطرح وفد الهيئة المستقلة على النواب بعض الحالات التي تتعلق بتأخير تنفيذ أحكام المحاكم، مبينا خطورة هذه المسألة على المنظومة القضائية برمتها، داعياً المجلس ولجنة الرقابة لمواجهة هذا التأخير المتعمد لقرارات المحاكم.

في إطار تواصل المجلس التشريعي مع الجهات الحقوقية في مؤسسات المجتمع المدني نظمت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان اجتماعاً خاصاً مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لمناقشة مجموعة من القضايا الهامة وذلك بمقر المجلس التشريعي.

وحضر الاجتماع رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى العبادسة ومقرر اللجنة النائب هدى نعيم وأعضاء اللجنة النائب د. عبد الرحمن الجمل والنائب سيد أبو مسامح. بينما ترأس المحامي جميل سرحان وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

وناقش النواب مع ممثلي الهيئة مجموعة من القضايا أهمها قضية التنقلات التي قامت بها الحكومة في الأولي الأخيرة في الوظائف العليا للمرافق القضائية. حيث أوضح سرحان أن هذه الخطوة تمثل مخالفة واضحة للقانون بحكم أن القضاة لا يمكن نقلهم أو ندهم إلا برضاهم خاصة عندما يتعلق الأمر برئيس مجلس القضاء الأعلى. موضحاً أن هيئته ستسعى لجمع المعلومات والبيانات التي توضح عدم قانونية

ضمن سلسلة الزيارات واللقاءات حول حملة الاعتقالات الأخيرة

النائب عطون والرمحي يلتقيان بممثلي الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي



زار النائبان د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي والنائب عن القدس المبعد لرام الله أحمد عطون، ٢٠١٢/٠٩/٢٦، عدداً من مكاتب ممثلي الكتل البرلمانية في مدينة رام الله في إطار جولة الزيارات والتواصل مع الفصائل والمؤسسات المستمرة حول آخر مستجدات الساحة الفلسطينية الداخلية. وشملت الجولة زيارة مكاتب كل من النائب عن الجبهة الشعبية خالدة جرار، وقيس أبو ليلى عن الجبهة الديمقراطية، وبسام الصالحي عن حزب الشعب.

وناقش النائبان الرمحي وعطون مع ممثلي القوائم آخر التطورات على الساحة الفلسطينية الداخلية والوضع الراهن على الساحة وتأثيره على القضية الفلسطينية ككل. وشمل النقاش ملف الحريات لا سيما الاعتقالات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان وتعذيب المختطفين وملف

الانتخابات المحلية.

وسلم النائبان عطون والرمحي ممثلي الكتل البرلمانية قوائم بأسماء المختطفين لدى الأجهزة الأمنية لا سيما حملة الاختطافات الأخيرة التي طالت العشرات من المواطنين بعد زيارة إسماعيل هنية رئيس الوزراء لمصر واستقباله بشكل رسمي. وطالب النائبان عطون والرمحي ممثلي

الكتل البرلمانية أن يكون لهم موقف واضح تجاه هذه القضايا، مؤكداً على مقاطعة الانتخابات المحلية خاصة في ظل هذه الأجواء البوليسية والقمعية. من جهتهم وعد ممثلو الكتل البرلمانية أن يكون لهم موقف من الأحداث والاعتقالات الجارية، مشددين على رفضهم لانتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب.

تناولوا آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية

ممثل روسيا في الأراضي

الفلسطينية يزور مكتب

نواب رام الله

زار أليكساندر روداكوف الممثل الروسي لدى السلطة الفلسطينية، يرافقه ميخائيل جير غينيا مسؤول القسم السياسي في الممثلة الروسية في الأراضي الفلسطينية، ٢٠١٢/٠٩/٢٦، مكتب النواب في رام الله والتقى كلا من أمين سر المجلس التشريعي د.محمود الرمحي والنائب المقدسي المبعد لرام الله أحمد عطون.

وتناول اللقاء الذي جمع النائبان عطون والرمحي بالمسؤولين الروسين آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية لا سيما ملف المصالحة الداخلية والانتخابات المحلية في الضفة الغربية وحملة الاعتقالات السياسية الأخيرة التي نفذتها الأجهزة الأمنية في مختلف مدن الضفة عقب زيارة إسماعيل هنية لمصر.

من جهتهما وضع النائبان الرمحي وعطون السفير الروسي روداكوف ومرافقه في آخر التطورات على الساحة الفلسطينية. وثنوا الدور الروسي تجاه القضية الفلسطينية والموقف الحيادي الذي تتخذه روسيا على الصعيد الفلسطيني.

وشدد النائبان عطون والرمحي على أن هذه الزيارة ليست الأولى للسفير الروسي روداكوف وأنها تأتي كجزء من التواصل القائم بين الممثلة الروسية ورئيس ونواب المجلس التشريعي في الضفة الغربية.

شاركوا في الوقفة التضامنية أمام مقر الصليب الأحمر

نواب الضفة يطالبون السلطة

والفصائل بوضع قضية الأسرى

على رأس أولوياتهم

شارك وفد من نواب المجلس التشريعي ٢٠١٢/٠٩/٢٥، في الوقفة التضامنية التي نظمت أمام مقر الصليب الأحمر بمدينة البيرة دعماً لخطوة الأسرى بالإضراب عن الطعام اليوم لمؤازرة الأسرى المضربين عن الطعام الشراونة والعيسوي. وحضر الوقفة التضامنية كلا من النائب عن محافظة سلفيت د. ناصر عبد الجواد والنائب عن طوباس د. أيمن دراغمة والنائب عن القدس المبعد لرام الله أحمد عطون والنائب عن رام الله د. مريم صالح.

وشدد النواب خلال الاعتصام على أن انتصار الأسير الصفدي ومن قبله البرق دليل على أن الإصرار على الحقوق ورفض الذل والهوان أمام المحتل يجلب النصر، مؤكداً على رفضهم القاطع لسياسة الإبعاد أو تخيير الأسير الفلسطيني بين الإبعاد عن الوطن أو البقاء في الأسر لمدة طويلة وغير معلومة.

وطالب النواب المؤسسات الحقوقية والإنسانية المعنية وذات الاختصاص بضرورة متابعة شؤون الأسرى المرضى والضغط على الاحتلال للإفراج عنهم أو تقديم الخدمات الطبية والعلاج اللازم لهم لحين تحررهم بحول الله. وتابع النواب: «في هذه المومعة يجب أن لا ننسى الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال واللواتي يعانين أكثر من غيرهن ويتعرضن دوماً لانتهاك حقوقهن».

وأكد النواب على ضرورة أن تكون قضية الأسرى المرضى على رأس أولويات فصائل العمل الوطني والإسلامي وعلى وجوب أن ترفع السلطة الفلسطينية هذه القضية للمحافل الدولية، حيث أن الاحتلال يحتجز الأسرى المرضى ويسيء معاملتهم ولا يقدم العلاج اللازم لهم مما يؤدي لتردي وضعهم الصحي واستشهادهم في نهاية المطاف كما حدث مع الأسير المحرر الشهيد زهير لبادة وغيره.

من وحي آية

(من القمار التسوية بين الخيل والحصار في مقصلة الحصار)



النائب /ديونس الأسطل

(فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) يوسف (76)

لا زال النظام المصري ماضياً في سياسة رذم الأنفاق، تلك التي كانت إبداعاً مدهشاً في كسر الحصار عن القطاع، وكان الاحتلال الصهيوني قد فرضه علينا، وزاده إغراءً به رغبة عباسية، ومواطاةً مصرية، قبل أن تهب براكين التغيير، فتطيح برأس النظام، ولا زال بقية جسده ينتظر المزيد من التصعيد؛ حتى يصير كاعجاز نخل خاوية، أو كهشيم المحتظر.

وكان من المأمول أنه بمجرد وصول مرسي إلى الكرسي أن نرى خطوات عملية في فتح معبر رفح للتجارة والتصدير، وأضعف الإيمان أن تظل الأنفاق على حالها، وأن ترتفع وتيرة الاستيراد عبرها، وقد حصل شيء من هذا قبل فاجعة السابع عشر من رمضان، حين تمكن شزيمة قليلون من قتل ستة عشر جندياً مصرياً وهم يتحلقون حول موائد الإفطار، ومن يومها ضاق علينا الخناق، وظنننا أن طمر الأنفاق سيكون قاصراً على تلك القرية من الأبراج الصهيونية، وهي خناجر في خواصرنا، بما أنها تجلب إلينا فيضاً من المخدرات، والحبوب المحرمة، وقد تبين أنها تُصنَّع خضيباً لأهل غزة؛ بزيادة جرعة التخدير فيها؛ طمعاً في إفساد جيل الغلمان سنّاً أو الولدان حصانةً فكرية إيمانية.

غير أن زحف الهدم على الأنفاق القريبة بات يُوجس في أنفسنا خيفةً أو ريبةً؛ بأن الهدف الظاهر هو الرغبة في خنق غزة من جديد؛ انسجاماً مع رغبة أبي مازن في الإبقاء على الحصار؛ حتى نوافقه في حصر المصالحة في انتخابات لا تتوفر لنزاهتها أدنى الضمانات، فيتمكّن من انتزاع الشرعية منا، ويلقي بنا على رصيف المعارضة، ويمضي في تمكين الصهاينة فيما تبقى من فلسطين، ولعل بعض المراقبين قد أضحى ينظر إلى النظام المصري في عهد مرسي أنه عاد أسوأ منه في عهد مبارك، خاصة وأن أدوات النظام السابق هي التي لا زالت تصول وتجول، لا سيما جهاز المخابرات الذي يحتكر الملف الفلسطيني في غزة؛ باعتباره ملفاً أمنياً لا سياسياً.

وقد دُفعنا ذلك إلى اعتصامات ومسيرات عند معبر رفح؛ لنصرخ في النظام المصري أن الأنفاق ليست خيارنا، ونحن راغبون في كسر عنق الحصار، وقطع أطرافه، وتهشيم رأسه، وإلى أن نرى ذلك رَأَي العين فلسناً راضين عن المضي في تخريب الأنفاق، وتوهين شريان الحياة، ولكن اِشْتَدَيْ أزيمة تنفّر جي، فقد أدنَ كَيْلُكَ بِالْبَلَج.

فإذا عدنا إلى سيدنا يوسف وإخوته، وجدناه بعد المحنة والسجن قد تَبَوَّأ خزان مصر، ومكّن الله له في الأرض، يتقلب فيها حيث يشاء، لكنه كان فرداً في نظام، فاضطر أن يحتال لخدمة أهله وأبويه، وليخرجهم من ضنك السَّبْع الشَّدَاد؛ حيث كانوا يُضْطرون إلى شَد الرحال من فلسطين إلى مصر؛ ليحضر الواحد منهم حُمْلَ بعير لا غير؛ بحسب تقنين التّموين؛ فإذا دخلوا مصر – إن شاء الله – آمين؛ ذهب ما هُم فيه من ضنك وشدّة. إنه لَمَّا دخلوا عليه في المرة الأولى، فعرّفهم وهم له منكرون، أكرم نزلهم، واشترط عليهم في المرة القادمة أن يأتوا معهم بأخ لهم من أبيهم؛ كشرطٍ لبيعهم المِيرة والفُوت؛ فإن لم يأتوا به فلا كيل لهم عنده، ولا يقرّ بونه.

وقد حرص على سرعة رجوعهم؛ لنلا يطول شقاؤهم، فقال لفتيانهِ: اجعلوا بضاعتهم وأثمان ابتاعهم في رحالهم؛ لتعلمهم يعرفونها إذا انقلبوا إلى أهلهم؛ لتعلمهم يرجعون عاجلاً غير آجل؛ إما ليردوا تلك الأثمان، أو ليؤفّر السيولة في أيديهم بما يحرضهم على جلب المزيد من أسباب الحياة، وتخفيف القحط والجذب.

إنهم ما إن دخلوا عليه في الزيارة الثانية حتى انفرد بأخيه وشقيقه، وعرفه بنفسه، وطلب إليه ألا يَبْتَس بما كانوا يعملون، وقد احتال لاحتجازه تمهيداً لاستضافة بقية أهله، فجعل السقاية في رَحْل أخيه، ثم أدنَ مُؤدَّن: أيتها العير إنكم لسارقون، وجعل يُفْتَش أو عيتهم قبل وعاء أخيه؛ زيادةً في حَبْكَ الخطة؛ خاصة وأن حكم السارق في شريعة يعقوب عليه السلام هو الاسترقاق؛ ليصبح خادماً عند المسروق منه، ولم يكن يستطيع أن يحتجز أخاه بقانون الملك، فلما استخرجها من وعاء أخيه قرّر مصادرتها منهم، ولم تفلح كل المحاولات في استبداله بأحدهم رحمةً بأبيه، ووفاءً بموْثَقهم معه، وحتى لا يكونوا سبباً في زيادة حزنه، وهم الذين حَرَمُوهُ من قرة عينه، حين فرّطوا في يوسف من قبل.

لقد كان في احتجاز بنيامين كيداً ألهمه الله لنبيّه يوسف عليه السلام، ورفع به درجته في العلم والإدارة، وفوق كل ذي علم عليم، وقد انتهى الأمر بأن دخلوا عليه، فأوى إليه أبويه، ورفعهم على العرش وكرسي الملك، فقد صار عزيز مصر، وطمأنهم إلى أنهم قد دخلوها آمين، ومن ثمّ حمد الله على إخراجهِ من السجن، ومجيء أهله من البدو إلى الحضرة، وزوال العداوة والبغضاء من صدور إخوته، فقد كانت نزاعاً من الشيطان، وقد كان كل ذلك من دلائل لُطْف الله، ورحمته وحكمته.

إن فخامة الرئيس مرسي حفظه الله بعينه ورعايته، لا يملك أن يَبْد الحصار إلا بنوع حيلة؛ فإذا هَدَمَ المزيد من الأنفاق ألقي غشاوة على أعين المتربصين به، وأخرس المُتَهمين له بأنه يكرس الانقسام، وإذا ضاقت بنا السُبُل وجد في القانون الدولي الإنساني ما يتسلح به في فتح معبر رفح على مصراعيه، وأوجد مُتَكاً لتدشين منطقة التجارة الحرة، والمدينة الصناعية، وتصدير منتجاتنا الزراعية والصناعية وغيرها، ولعل تحسين الخدمات في مصر، والنهوض بالاقتصاد، وتوثيق السياسة الخارجية، وتكميل الانتخابات والشرعية وغير ذلك، هي أسلحته في الوصول إلى اليوم الذي يقول لنا فيه: ادخلوا مصر إن شاء الله آمين.

إنهم يرونها بعيداً ونراه قريباً

همة عالية على درب الألم والمعاناة

النائب المختطف محمد طوطح ..

جهاد ورباط لا ينتهي إلا بانتهاء المحتل

بعد اعتقال دام ثلاث سنوات خرج النائب المقدسي محمد طوطح من الاعتقال الإداري التعسفي ليجد نفسه أمام قرار بالإبعاد من

مدينته الحبيبة القدس إلى مدينة رام الله، بعد سحب الهوية الإسرائيلية منه فوراً بعد الإفراج عنه بتاريخ 2010/6/2.



فراق طويل.

سيرة ومسيرة

النائب محمد طوطح «أبو معاذ» صاحب الـ ٤٣ عاماً من حي الشيخ جراح بالقدس، بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة شرق البحر المتوسط بتركيا، وحائز علي درجة الماجستير في إدارة الأعمال أيضاً، عمل في التدريس بجامعة القدس، ولديه خمسة من البنين والبنات هم: علا ونسرين ومعاذ وعبد الرحمن وسعد، كبيرتهم رولا في الصف العاشر وصغيرهم سعد لم يكمل السنة ونصف، حرموا حنان الأب وعطفه لسنوات، وبقيت لهم أم صابرة محتسبة ترعاهم وتحفظهم.

في غياب الأب

تقول زوجة النائب طوطح «أم معاذ»: «غياب الأب عن الأسرة من أصعب ما يمكن أن تواجهه الأم في ظل وجود الأبناء ومسئوليتهم الكبيرة واحتياجاتهم المتواصلة، فأبو معاذ شخصية محبوبة ومرحة جداً، لا يشارك في جلسة إلا ويضفي عليها المرح والابتسامة. لقد حررنا الاحتلال من هذه الابتسامة منذ اعتقاله بعد انتخابه كنائب في المجلس التشريعي الفلسطيني، لكنني أجد الصبر والاحتساب عندما أراه في عيون زوجي أثناء زيارته في المعتقل، فأبو معاذ صاحب عزيمة قوية ويعتبر أن وجوده في المعتقل هو واجب يؤديه والتزام عليه أمام الله عز وجل».

أين السلطة والمؤسسات الحقوقية؟

وأعربت أم معاذ عن استغرابها من عدم اكتراث الجهات الحقوقية والرسمية مما يتعرض له النواب من اعتقال وإبعاد عن مدينة القدس، وأضافت: «السلطة الفلسطينية لم تبذل أي جهد على المستوى الرسمي والشعبي للإفراج عن النواب المختطفين، حتى الصليب الأحمر الدولي

في خيمة الاعتصام

لم يقبل طوطح القرار الظالم بالإبعاد، وقرر هو وزملاءه: النائب أحمد عطون، ووزير القدس السابق خالد أبو عرفة الاعتصام بمقر الصليب الأحمر في حي الشيخ جراح بالقدس بدءاً من تاريخ ٢٠١٠/٧/١ رفضاً لقرار الإبعاد، وللتعبير عن ظلم الاحتلال وانتهاكاته للحصانة البرلمانية والشرعية الفلسطينية.

منبر للدفاع عن القدس والأسرى

استمر النائب طوطح في الاعتصام لـ ٥٧٢ يوماً ابتعد فيها عن حياته اليومية وزوجته وأبنائه، في محاولة لكسر قرار الإبعاد الجائر، وعلى مدار عام وسبعة أشهر كانت خيمة الاعتصام في مقر الصليب الأحمر منبراً من منابر النور والثقافة في القدس، فقد فضحت مشاريع التهويد والهدم والمصادرة التي يقوم بها الاحتلال، وتوافد عليها جموع كبيرة من الوفود والزائرين، حيث أصبحت مركزاً إعلامياً يتبنى قضية الأسرى وكافة شئون القدس، وكأنها تحولت لتكون مقراً لوزارة المدينة التي حرمت حقوقها وسلبت مقدراتها.

وهكذا لم يرق للاحتلال ما يجري، فتربص بالنائب طوطح والوزير أبو عرفة واختطفهم من داخل مقر الصليب الأحمر بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣.

درب المعاناة

هو اعتقال.. فأبعاد واعتصام.. ثم اعتقال مرة أخرى، هذا الدرب من المعاناة فرض على من أحبه شعبهم وقرر انتخابهم ليمثلوه ويحافظوا على ثوابته ويستردوا حقوقه. اليوم، نواب الشرعية الفلسطينية المنتخبة بعد ٦ سنوات من فوزهم بالانتخابات، منهم من لا يزال في سجون الاحتلال، ومنهم المبعد عن مدينته قسراً، ومنهم من فك الله كربه أخيراً ورأى أهله وأبنائه بعد

آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

وزارة الصحة.. همة عالية وخطة واعدة

ليس خافياً أن الصحة والتعليم يشكلان القطاعين الأهم لدى كل المجتمعات على الإطلاق.

بالمنظار العملي المجرد فإن التعليم ينتظر، ولكن الصحة لا تنتظر، وهكذا فإننا مطالبون اليوم بإبلاء هذا القطاع الخطير ما يستحق من عناية واهتمام خلال المرحلة المقبلة.

تسنى لي الاطلاع على خطة المائة يوم التي أعدتها وزارة الصحة لتحسين وتطوير خدماتها الصحي المقدمة للجمهور.

وجدت بين ثنايا الخطة الموضوعات ما يؤشر إلى رغبة حقيقية في استدراك ما فات، وقطع الطريق على الأخطاء التي سادت طيلة المرحلة الماضية.

الخطة التي تعرضها وزارة الصحة خطة طموحة وواعدة، وتضع النقاط على الحروف، وتعمل على مقارنة احتياجات المجتمع المحلي الذي عانى من ضعف الخدمات الصحية طيلة السنوات الماضية.

الحديث عن جهود منهجية لتوفير العلاج والأدوية والمستلزمات الطبية، وإتاحة الخدمات الصحية للجميع، وحسن معاملة المرضى، وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة للمخطئين والمتجاوزين في إطار ترسيخ مبدأ الانفتاح على الجمهور، وتعزيز قيم الشفافية في تقديم الخدمات الصحية عبر خطوات وإجراءات من بينها نشر التقارير الدورية عن الأخطاء الطبية وتعزيز التواصل مع وسائل الإعلام وتيسير وصول المعلومات للناس، فضلاً عن تعزيز الرقابة على الخدمات الصحية، كل ذلك يشكل محاور هامة وأساسية ضمن الخطة التي أرستها وزارة الصحة، وشرعت في تطبيقها خلال الأيام القليلة الماضية.

يصعب الحديث عن اختراقات جوهرية في مضمار تقديم الخدمات الصحية بين عشية وضحاها، إذ أن قرار نقل القطاع الصحي الراهن إلى حال الجودة والتطوير ليس قراراً ذاتياً بالكلية، وإنما هو قرار تلتبس في تفاصيله العوامل الذاتية والموضوعية التي تختلط فيها أشكال القصور الذاتي بتجليات الحصار المفروض، ما يعني أن الجهد المبذول لتحسين وتطوير الواقع الصحي الحالي سوف ينافح طويلاً لإزالة آثار المرحلة السابقة والتغلب على المعوقات التي تنتصب في وجه العمل الصحي وخدماته الهامة المقدمة للجمهور.

من الظلم بمكان انتظار نتائج سريعة وملموسة على الأداء الصحي خلال المائة يوم القادمة في ظل العبء الضخم والمسئوليات الجسيمة المناطة بالوزارة وطواقمها العاملة، لكن حسب الوزارة أن تضع أقدامها على بداية الطريق الصحيح، وأن تخوض غمار التحديات بكل أمانة ومثابرة، وأن تقدم نموذجاً راقياً يشتمل على مقاربة واضحة وتطبيقاً أميناً للرؤية المعدة والخطة الموضوعية.

قد يكون الكلام في هذا المضمار نظرياً حتى اللحظة، لكنك حين تعاین شعاع الصديق المنبعث من عيني وزير الصحة د. مفيد الخليلاتي، وتستشعر همته العالية وعزمه الكبير خلال أحاديثه العذبة، فإنك لا تملك إلا مجالا وحيدا للتفاؤل الكبير، والدعوة بأن يوفق الله القيادة الجديدة لوزارة الصحة في خدمة أبناء شعبها والتخفيف من معاناتهم خلال أقرب وقت ممكن.

وزارة الصحة أمام اختبار مهم ومفصلي خلال المرحلة القادمة، وكلنا أمل أن تنتسم عبر الإنجاز الصحي من عزمات الرجال الصادقين، ونسبط صفحة جديدة وواعدة تشرق بالخدمة الحقة والوافرة لمرضاها وكل أبناء شعبنا.

لم يفعل شيئاً تجاه اختطاف النواب من داخل مقره واقتحام جنود الاحتلال لمؤسسة دولية عريقة مثل الصليب الأحمر، وأحياناً أشعر بنوع من التواطؤ والتآمر من العديد من الجهات للتضييق على النواب ومنعهم من ممارسة عملهم».

همة عالية

النائب «أبو معاذ» من أصحاب الهمة العالية الذين لا تمنعهم انشغالاتهم وأعمالهم اليومية من بذل الوقت والنفس في سبيل الله، فقد عمل النائب على حفظ القرآن الكريم بسند متصل عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويعكف الآن في المعتقل على تعليم أحكام التلاوة والتجويد لإخوته من الأسرى، والمشاركة في حلقات العلم والتوعية السياسية، وجاء بعد أيام من اعتقاله الأخير خبر وفاة والدته التي حرم من رؤيتها خلال اعتقاله في مقر الصليب الأحمر نظراً لوضعها الصحي، ولم يسمح له الاحتلال حتى بالمشاركة في تشييع جثمانها، فصبوراً أبا معاذ فالله يبتلي من عباده من يحب.

موقوف بلا تهمة

ومنذ اختطافه الأخير من مقر الصليب قبل ثمانية أشهر، لا يزال النائب طوطح موقوفاً حتى الآن في سجون الاحتلال الإسرائيلي دون توجيه أي تهمة محددة، وإن دل ذلك فإنما يدل على أن الاعتقال الذي يمارس بحق النواب هو اعتقال سياسي بامتياز، يهدف لشل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب بالإرادة الشعبية الحرة، وتكريس للانقسام عبر تفرد جهات بعينها في صنع القرار الفلسطيني.



نواب التغيير والإصلاح خلال جلسة استماع لنائب رئيس الوزراء م. زياد الظاظا



نواب التشريعي يشاركون في احتفال جائزة القدس الدولية